الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة **٢٦١**

الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد فال ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

اليوم الدولي للتضامن مع شعب فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تعقد اجتماعا رسميا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ باء الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

يشرفني ويسعدني أن أرحب بالسيد هان سونغ سو، رئيس الجمعية العامة؛ والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والآنسة مينيونيت باتريشيا دورانت، رئيسة مجلس الأمن، والسيد جون دي سرام، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة؛ والسيد فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية وممثل فلسطين؛ والسيد دانيلو ترك، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية. وأود كذلك أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وجميع الآخرين الذين تفضلوا بقبول دعوة اللجنة إلى المشاركة في هذا الاجتماع الرسمي.

والآن أدعو كل الحاضرين إلى الوقوف والصمت مدة دقيقة تكريما لذكرى جميع من ضحوا بأرواحهم لقضية الشعب الفلسطيني وفي سبيل عودة السلام إلى المنطقة.

التزم المشاركون بالصمت مدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، عند هذه النقطة، أن أدلي ببيان بالنيابة عن لجنة ممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

إن اللجنة، مدفوعة بشعور ثابت بمسؤولية مشتركة تجمعنا معا كل عام في القاعة نفسها وفي الموعد ذاته – وهو شعور زكت أواره الأحداث الأخيرة التي غيرت ملامح هذا اليوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تشكر من خلالي رئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن والأمين العام على مجيئهم هنا لمشاطرتنا إحياء ذكرى يوم التضامن مع شعب فلسطين. وبالطبع نوجه الشكر كذلك إلى ممثلي الدول الأعضاء، والمراقبين عن الهيئات المختلفة في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-23149 (A)
0223149

منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، الذين انضموا إلينا كالمعتاد، إعرابا عن صداقتهم.

وخلال العام الماضي شهد عالم مضطرب، فاقد القوة ومستسلم لما حل به، تفاقما مزعجا للحالة على أرض الواقع، أدى إلى تدهور ملحوظ في عملية السلام.

إن أربعة عشر شهرا من الصدامات والعسف والمآسي قد أسفرت عن ألف من الوفيات – معظمها بين الفلسطينيين – بمن فيهم الأطفال والشيوخ، وإصابات تضارع ذلك العدد. ومنذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ فرضت القوة المحتلة التي لا تلين قانونها؛ لقد حدثت غارات دامية على غزة والضفة الغربية والقدس. وكان هناك تدمير شامل للممتلكات؛ وأنشئت مستوطنات جديدة وتم توسيع مستوطنات قديمة. وحدث احتلال عسكري وإغلاق للمدن وحصارات لا رحمة فيها. وباختصار، إن هذه الأفعال قد شلت النشاط الاقتصادي، وسببت آلاما واقتلاعا من الجذور وتمردا، مما دمر أية ثقة دقيقة الخيوط ربما جرى نسجها بين الطرفين.

وفي مناسبات شتى، أعربت اللجنة – بشعور من الإحباط – عن قلقها العميق إزاء هذا العنف المتجدد، الذي أدى إلى بؤس، وانتهك الاتفاقات وسبب للشعب الفلسطيني آلاما وامتهانا وعقابا جماعيا لا تطاق في دورة متجددة من العنف ومن الثأر الأعمى أو الموجه نحو أهداف محددة.

وعلى حين يرتبط المجتمع الدولي بحق برباط التحالف العالمي ضد الإرهاب، هناك رغبة متنامية وأمل متجدد بأن عددا من الصراعات التي دامت طيلة سنوات عدة سوف تحظى أخيرا بمعالجة يتوفر فيها قدر مماثل من التصميم، وكثافة العمل وشموله. وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة خلال بضعة الأسابيع الماضية بعلامات على إحراز تقدم في عملية سلام مجددة. وقد رحبت باللقاء بين السيد عرفات والسيد بيريز، الذي ساعد على إعادة تأكيد أهمية وقف إطلاق النار.

وهناك واقع أشد رسوخا وإسعافا، وهو أن الحاجة إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة أمر قد اعترفت به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي علنا. ومن حسن الحظ أن هذا الموضوع لم يعد محظورا تناوله في إسرائيل، حتى على أعلى مستويات الدولة. وفي رأي الجمعية العامة ومجلس الأمن إن لب القضايا التي تسمم العلاقات الإسرائيلية العربية هو القضية الفلسطينية، التي تشغل موقعا مركزيا بلغ من الأهمية أنه جرى اعتراف بأن استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، إنما هي مطلب مسبق لحل دائم لأزمة الشرق الأوسط.

وفي هذا الضوء، تواصل اللجنة مساندة الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها في المنطقة ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، لفتل خيوط الحوار ولتشجيع الأطراف على تنفيذ توصيات بعثة ميتشل لتقصي الحقائق – وهي التوصيات التي صيغت في شرم الشيخ. وهنا فإن النغمة الراضية التي تميز بها بيان وزير خارجية الولايات المتحدة في لويزفيل، بولاية كينتاكي، تعطينا سببا للأمل. إن السيد كولن باول قد رسم صورة إيجابية، لا لبس فيها ومتوازنة لعملية السلام وهدفها الأسمى. وعلى الإسرائيليين والفلسطينيين الآن أن ينضموا، بعزم أكيد، إلى هذا الزخم الجديد. وفي هذه العملية ينبغي ألا يغيب عن ناظرنا أن أية تسوية للقضية الفلسطينية، في ضوء صراع الشرق الأوسط، ينبغي أن تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يضعان مبدأ الأرض مقابل السلام. لقد أعاد مجلس الأمن تأكيد ذلك في قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، والجمعية

العامة في قرارها د إ – ٧/١٠، الصادر في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة.

إن اللجنة تهيب بإسرائيل بأن تلتزم التزاما دقيقا بتلك القرارات، وباتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. واسمحوا لي بأن أنوه بالأهمية التي نعلقها على الاجتماع القادم يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر بين الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية، للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن السلام لن يزدهر، ولن يكفل التقدم الإقليمي، إذا أخفق الإسرائيليون والفلسطينيون – الذين يجب أن يتعلموا أن يتعايشوا – في جهودهم لإقامة علاقات ثقة بينهما بوصفهما دولتين ذواتي سيادة، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

إن القضية الفلسطينية يجب أن تظل قيد النظر في الأمم المتحدة إلى أن تتم تسويتها تسوية فعلية من جميع جوانبها. ويجب أن يستجيب مجلس الأمن بدون مزيد من التأخير. يجب أن يتخذ تدابير أشد بأسا، وأن يضطلع بجميع مسؤولياته. وهنا، يسعد اللجنة ويسعدني الدور الفذ البادي للعيان الذي يؤديه الأمين العام والمنسق الخاص الذي عينه لعملية السلام في الشرق الأوسط، بمساعدة المتشاركين في تبني الموضوع، في وضع الأطراف من جديد على الصراط الصحيح. وإلى جانب الأمين العام، فإن رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي جديرون بشكرنا لمساعدتهم على إيجاد زخم جديد في عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك فإن حضورهم هنا اليوم هو دليل آخر على اهتمامهم بعمل اللجنة وعلى أنهم يتابعون عن كثب القضية الفلسطينية.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن امتناننا لكوفي عنان على جهوده التي لا تكل في سبيل إيجاد سلام في الشرق الأوسط، كما يتراءى ذلك في مساندته لهذه اللجنة مساندة حازمة حاسمة. إني أثني على هذا الحائز لجائزة نوبل للسلام، ومن خلاله، على جميع الذين يخدمون الأمم المتحدة، وفي المقام الأول وقبل كل شيء الموظفين والمساعدين المتفانين العاملين معه.

إن اللجنة ترحب بالمشاركة الفعالة للممثلين، وكثير منهم من رؤساء الدول أو الحكومات، إلى جانب زعماء المنظمات، الذين دفعهم شعورهم الطيب إلى إرسال رسائل مساندة للشعب الفلسطيني وتضامن معه. وأرحب في هذا الاجتماع بالممثلين ذوي المستوى الرفيع لجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز وغيرها من المؤسسات التي تنوي اللجنة أن تواصل معها وتكثف تعاونها المثمر في القضية الفلسطينية. وآمل أن يقبل هؤلاء المفوضون، وجميع شركائنا، أحر شكري ومشاعري الأخوية وكذلك أعمق امتنان من اللجنة.

وأناشد المشاركين أن يهيبوا بالمجتمع الدولي أن يكثف من مشاركته في جهدنا المشترك في سبيل التوصل إلى استئناف عملية السلام. إن اللجنة تحث بصفة خاصة المشاركين في تبني الموضوع، وغيرهم من الحكومات المعنية، والأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ومجموعات المجتمع المدني ومؤسساته، إلى أن تظل ملتزمة التزاما نشطا تساند بالإجماع القضية النبيلة المتمثلة في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وبالنيابة عن زملائي في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أؤكد التزامنا الدائم بمساندة هذه القضية المقدسة. وفي سبيل أن تنتصر تلك القضية سنعمل معا بلا كلل وبتفان ودأب. إن التاريخ

علمنا أن في أسوأ لحظات القلق والشك، توجد دائما فترات مثمرة من السلام والبعث الجديد. إن الأمم تعرف ذلك تماما، كما تعرفه جمهرة الشعوب المعذبة، التي تجد في أملها في مستقبل أفضل، معوانا على تحمل ضراء حاضر لا يطاق، بينما يشاركون أيضا في تقدم الجنس البشري بخطى لا رجعة فيها نحو النور.

مرة أخرى، أعرب عن شكري الجزيل لتكرم العديد من المشاركين بالحضور إلى هنا، الأمر الذي يعكس صداقتهم وتضامنهم. إن أشعة الشمس ستنير عما قريب ضفاف الشرق الأوسط المتلألئة؛ ونور السلام قد أخذ بالفعل يضيء بأولى أشعة الأمل منه على أرض فلسطين الملطخة بالدماء ولكن المباركة بثلاثة أديان.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسيد هان سونغ - سو، رئيس الجمعية العامة.

السيد هان (جمهورية كوريا)، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالانكليزية): إنني سعيد جدا بأن أشارك في هذا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وأن أخاطب هذا الاجتماع الجليل بصفتي رئيسا للجمعية العامة.

إن الجمعية العامة، اعترافا منها بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ودعما منها لتطلعاته إلى نيل تلك الحقوق، اتخذت قرارها ٤٠/٣٢ باء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، الذي أعلنت فيه أنه ينبغي الاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ومنذ ذلك الحين أصبح هذا اليوم مناسبة سنوية للمجتمع الدولي لتجديد التزامه بتعزيز حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني في إطار السلام الدائم والازدهار في المنطقة. وفي الحقيقة أن من أكثر المهام إلحاحا وأشقها للأمم المتحدة تحقيق السلام والازدهار الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص للشعب الفلسطيني.

إن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، وما أعقبه من التوقيع في عام ١٩٩٣ على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، قد وجد ترحيبا حارا من المجتمع الدولي كبارقة أمل ودلالة على الشجاعة السياسية ووجود رغبة صادقة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. غير أن عدم تنفيذ تلك الاتفاقات الموقعة والتدهور المطرد للحالة على أرض الواقع قد أديا إلى اندلاع العنف في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين شهدنا دوامة من العنف وعددا متزايدا من الإصابات، الأمر الذي أدى إلى الانهيار التام لمفاوضات السلام.

وفي بداية أحداث العنف في السنة الماضية، اتخذت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، القرار دإط - ٧/١٠، الذي يؤكد من جديد أنه ينبغي للسلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يجسدان مبدأ الأرض مقابل السلام.

ونتمنى أن يتمكن الشعب الفلسطيني قريبا من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة في العديد من المرات - وهي حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم أو تعويض من يختارون عدم العودة. والدرس الذي تعلمناه من العنف السائد في المنطقة منذ السنة الماضية هو أنه لا يوجد بديل لعملية المفاوضات السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية على أساس القانون الدولي وعلى مبادئ الاحترام والتفهم المتبادلين من كل طرف لاحتياجات ومصالح الآخر.

وأعتقد، في ذلك الصدد، أن توصيات لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن اجتماع شرم الشيخ ينبغي أن تكون دليلا تفصيليا لقيادة الطرفين المعنيين والرجوع بهما إلى طاولة المفاوضات. ولذا فإنني أحث الطرفين على الامتثال بإخلاص لتوصيات تلك اللجنة.

إن السلام والتنمية الاقتصادية مرتبطان ارتباطا لا انفصام له. فبدون التنمية الاقتصادية يكون السلام هشا. وبذلك المعنى، أعتقد أن المجتمع الدولي المانح يؤدي دورا بنَّاءً جدا في توفير أساس قوي للسلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط. وإني أشجع مجتمع المانحين على مواصلة، بل وزيادة، مساعدته الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى كما ظلت تفعل طوال سنين عديدة، ما زالت تؤدي دورا حيويا من خلال خدماتها الغوثية الأساسية. ويجب مساعدة الوكالة بكل السبل الممكنة من مجتمع المانحين بغية الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين.

وستتناول الجمعية العامة ظهر هذا اليوم نفسه البند المعنون ''قضية فلسطين''، وإنني أتطلع إلى أن تكون هناك مناقشة حية وبناءة. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة أود أن أكرر تأكيد موقف الجمعية العامة المتمثل في أن على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين حتى تُحل بصورة فعالة من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ويلزمنا جميعا أن نستوثق من بلوغ ذلك الهدف.

وفي هذا اليوم التذكاري للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أؤكد للمشاركين على أني بصفتي رئيسا للجمعية العامة، وبصفتي اقتصاديا محترفا خدم على سبيل الاستعارة مع البنك الدولي كمستشار مالي لحكومة الأردن من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦، سأبذل قصارى جهدي للإسهام في تحقيق السلام والازدهار في منطقة الشرق الأوسط وللشعب الفلسطيني.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بجهود الأمين العام، ومنسقه الخاص، وراعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي، الرامية إلى استئناف عملية السلام وعودتها إلى حالتها الطبيعية.

وختاما، أود أن أثني على عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ولا تزال هذه اللجنة تتولى زمام القيادة في تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ودعم عملية السلام. واللجنة في تنفيذها للولاية الهامة التي أناطتها بها الجمعية العامة، قد قدمت، ولا تزال تقدم إسهاما هاما في سبيل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وأتمنى للجنة كل النجاح في مهمتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسيد كوفي عنان، الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بتهنئة سعادة السفير بابا لويس فال على انتخابه بالإجماع في أيلول/سبتمبر الماضي بصفته الرئيس الجديد لهذه اللجنة. إن انتخابكم، سيدي الرئيس، يعبر عن تقدير اللجنة، الذي أشاطرها إياه، لإخلاصكم وإخلاص بلدكم، السنغال، للسعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط ولممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إننا نجتمع في فترة حرجة بالنسبة للشرق الأوسط والعالم. إذ إن تصاعد العنف والفقد الكبير للأرواح، ومعظمها فلسطينية لكن أيضا إسرائيلية، قد زادا من الريبة والعداوة المتبادلتين بين المجتمعين وقوَّضا الجهود الرامية إلى سد الشقة بين المجتمعين وتحقيق المصالحة بينهما.

ومنذ انعقاد مؤتمر قمة شرم الشيخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بذلت الأطراف المؤثرة الدولية والإقليمية جهودا متكررة لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وفي وقت مبكر من هذه السنة، قدمت لجنة تقصي الحقائق المنشأة على أثر مؤتمر قمة شرم الشيخ، برئاسة عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق جورج ميتشيل، مجموعة متوازنة ومعقولة من التوصيات، التي من شأنها، إذا ما نُفِّذت، أن تقود الطرفين من خطوات بناء الثقة إلى المفاوضات الجوهرية.

وهناك الآن حاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار. وهذا سيكون أيضا وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن المسألة الأمنية تحت راية مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تينيت. وأعتقد أن التنفيذ الكامل لتوصيات ميتشيل يوفر أفضل السبل إلى التوصل إلى حل سلمي قائم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن الهجمات الإرهابية المروِّعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كان لها وقع عميق على الأحداث في جميع أنحاء العالم. وفي حالة الشرق الأوسط، هناك شعور متجدد بالإلحاح على إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين. وقد شجعني أن سمعت الرئيس عرفات ووزير الخارجية بيريز يعربان من جديد عن التزامهما بالتعاون الأمني والحوار، في اجتماعهما في أواخر أيلول/سبتمبر. غير أن التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين، ولا سيما قتل وزير في الوزارة الإسرائيلية هو ريهافام زيفي، ثم غارة قوة الدفاع الإسرائيلية في المناطق الواقعة تحت السيادة الفلسطينية، قد جعلت الوضع أسوأ مما كان. والتزام المجتمع الدولي – ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول الأعضاء بما فيها مصر والأردن – أمر يظل حيويا.

ومن الجوهري كذلك للأطراف في الوقت الحاضر صون إنجازات عملية السلام وبذلها كل ما تستطيع للعودة إلى طريق السلم والمصالحة. إن كلا الطرفين يجب أن يفهما أن العنف والاستعمال المفرط للقوة إنما هما عدوان للتقدم. وأشاطر الآمال التي أعرب عنها الرئيس بوش ووزير خارجية الولايات المتحدة، باول، بأن الاحتلال الإسرائيلي سوف ينتهي قريبا وأن دولتين – إسرائيل وفلسطين – سوف تعيشان عما قريب في سلام جنبا إلى جنب، في احترام وأمن متبادلين. وتحقيقا لهذه الغاية فإن التوسع في المستوطنات وعمليات التقتيل وجميع أفعال الإرهاب والحصار الاقتصادي والغارات في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي، ينبغي كلها أن تتوقف فورا.

إن أزمة الـ ١٤ شهرا الماضية كان لها وقع الكارثة على الاقتصاد الفلسطيني. فقد أدت الإغلاقات المتكررة للحدود وفي الداخل إلى تدهور مأساوي لظروف العيش وإلى تفاقم شديد في البطالة ومعدلات الفقر، مما ضاعف الشعور باليأس والإحباط والغضب الذي يساور الفلسطينيين. إن مجتمع المانحين الدوليين قدم دعما ماليا ضروريا جدا للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وقدم غوثا طارئا جوهريا إلى السكان الفلسطينيين. وسوف يقتضي الأمر مزيدا من الدعم عما قريب.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مستمرة في أداء دور مركزي في الاستجابة للحاجات المتزايدة لمجتمع اللاجئين. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكثيرا من وكالات الأمم المتحدة الأخرى نشطة أيضا في الميدان. ومساعدة المانحين تظل جوهرية، خصوصا في الوقت الحاضر، بينما تسود الأزمة والعناء الاقتصادي الشديد.

وبالإضافة إلى ذلك فإن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تيرغي رود - لارسن، يتعاون تعاونا وثيقا جدا مع الأطراف ومع ممثلي المجتمع الدولي في المنطقة، لدعم عملية السلام ولتنسيق المساعدة الدولية في مجالَي الإغاثة الطارئة والتنمية.

وفيما يخصني، سوف أواصل العمل مع جميع الأطراف إلى أن تتحقق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي مستهل الألفية الجديدة ينبغي أن يسمح أخيرا للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على جهوده الشخصية لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية. وأعرب مرة أخرى عن شكري له على مساندته عمل اللجنة.

أعطي الكلمة الآن للآنسة مينيونيت باتريشيا دورانت، رئيسة مجلس الأمن.

الآنسة دورانت (جامايكا) رئيسة مجلس الأمن (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتها الكريمة لي، بصفتي رئيسة لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، إلى المشاركة في هذا الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن هذا الحدث هو حدث خاص جدا، نُبدي نحن جميعا في المجتمع الدولي من خلاله تضامننا مع الشعب الفلسطيني والتزامنا بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

لقد أُدرجت قضية فلسطين في جدول أعمال الأمم المتحدة للمرة الأولى منذ أكثر من نصف قرن. وخلال هذه المدة عملت الأمم المتحدة على إيجاد حل لهذه القضية. ومجلس الأمن، من جانبه، كان ضالعا في هذا الجهد. واليوم، هناك قراران من قرارات المجلس - القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) - معترف بهما عالميا باعتبارهما الأساس لأي حل دائم لهذه القضية، ويشكلان أساس عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. ومن المهم أن يلاحظ أن جميع الاتفاقات تقريبا والتفاهمات التي توصل إليها الجانبان، كجزء من عملية أوسلو، قد أشارت إشارة واضحة إلى هذين القرارين البالغَي الأهمية.

إنه لمن المزعج جدا، في الحقيقة، أن العام الماضي كانت سمته زيادة هائلة وسريعة في العنف، أسفرت عن قتل المئات وإصابة الآلاف. ويكون من الأمور غير المسؤولة وغير المقبولة بالمرة السماح لهذه الحالة أن تستمر إلى ما لا نهاية. ولا بد من بذل جهد متضافر وجيد التنسيق مِن جميع مَن يعنيهم الأمر، لكبح أعمال القتال ووضع حد للمعاناة ووقف العنف.

وخلال العام الماضي، تتبعنا نحن في مجلس الأمن بقلق شديد الوضع على أرض الأحداث. ومما يذكر أن المجلس قد اجتمع في عدد من المناسبات لمناقشة التدابير الرامية إلى وضع حد للعنف واستئناف المفاوضات الثنائية. وحيث أن هذا العام كان عاما صعبا جدا، كان مما شجع المجلس عدد من المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار وبث الحياة في مفاوضات السلام. إن أعضاء المجلس كان من رأيهم أن توصيات لجنة ميتشل وتفهمات تينيت تنطوي على طريق عملي ومعقول لتخفيض مستوى العنف وتحقيق وقف إطلاق النار واستئناف الحوار السلمي.

وبينما استمرت الأزمة، بُذلت جهود إضافية من جانب أطراف دوليين شتى. وقد رحب المجلس بصفة خاصة بالبيان الذي ألقاه يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ممثلو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي في المنطقة ومنسق الأمم المتحدة الخاص. وقد ساند المجلس بقوة تلك المبادرة باعتبارها فرصة هامة للحيلولة دون مزيد من تصعيد العنف وتحطم إنجازات عملية السلام. إن أعضاء المجلس يحدوهم أيضا الأمل في أن يؤدي بيان وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد كولن باول، الذي عرض فيه موقف بلده، يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى السماح للأطراف بأن تتغلب على شعور التوجس المتبادل العميق وفقدان الثقة، ويساعد الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات. وفي سبيل القيام بذلك، ينبغي أن يؤكد الطرفان من جديد، تأكيدا لا لبس فيه، التزامهما بالاتفاقات الثنائية التي تم التوصل إليها حتى اليوم، وأن يدلا، من خلال جهود ملموسة على أرض الواقع، على عزيمتهما تنفيذ تلك الاتفاقات.

إن المجلس سيظل ملتزما التزاما كاملا، ويقف مستعدا لمساعدة الطرفين خلال هذه الفترة الحرجة. وقد رحبنا وساندنا بقوة الدور النافع جدا وذا الأهمية المتزايدة الذي يقوم به السيد كوفي عنان، الأمين العام، في صنع السلام. إن دوره القيادي، ومشاركته الشخصية في جميع جوانب القضية خلال العام الماضي، ومساهمته الوثيقة مع أعضاء المجلس، كانت مسعفة إلى أبعد حد ونالت احتراما عظيما من الأطراف.

ورغم العراقيل الجمة التي صادفتنا في العام المنصرم، فإن المجلس يحدوه الأمل اليوم في أن يتمكن الجانبان من المضي قدما على طريق المصالحة، وتنحية مشاعر المرارة والسخط جانبا. وهذا هو الأسلوب الواقعي الوحيد لإقامة شراكة متينة من أجل السلام. وينبغي أن يدرك الطرفان أن مستقبلهما ومستقبل أطفالهما رهن بأيديهما. والعمل من أجل التعايش السلمي وحسن الجوار يقتضي قدرا كبيرا من الشجاعة السياسية والشخصية، والحكمة وبُعد النظر.

ويقدر مجلس الأمن عاليا اهتمام المجتمع الدولي بمساعدة الطرفين على الخروج من الطريق المسدود وتيسير استئناف حوار السلام. ويثلج صدورنا الدعم الاقتصادي وأشكال المساعدة الأخرى التي يؤمنها مجتمع المانحين والمنظمات، بما في ذلك الأمم المتحدة، للشعب الفلسطيني، ونؤكد على أهمية استمرار الاهتمام والمتابعة من جانب كل الأطراف المعنية بهذه القضية.

وباسم جميع الأعضاء في مجلس الأمن، أود أن أؤكد للجنة أن المجلس سيواصل ممارسة مسؤولياته بموجب الميثاق فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وسنظل ملتزمين بقوة بهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط لصالح كل الأطراف المعنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدي الأمم المتحدة، الذي سيتلو علينا رسالة من السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد القدوة (فلسطين): يشرفني أن أنقل لكم رسالة الرئيس ياسر عرفات الموجهة لهذا الاجتماع التضامني مع الشعب الفلسطيني.

”بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أتوجه إليكم وإلى الأسرة الدولية وإلى الأمم المتحدة وشعوب العالم بتقديرنا العميق للدور البارز والمؤثر الذي تقومون به من أجل حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتوفير كافة

أشكال الدعم للقضية الفلسطينية العادلة وتعزيز مكانتها المميزة بين قضايا عالمنا المعاصر.

''إن مواظبة الأمم المتحدة على إحياء هذا اليوم العالمي، وتزامن هذا الاحتفال السنوي مع ذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة فلسطين ودولة إسرائيل، إنما يجسد سداد رؤية المجتمع الدولي بأهمية قيام دولة فلسطين بوصفها ركنا أساسيا من أركان الأمن والاستقرار الدوليين، وتعبيرا عن مصداقية قرارات الشرعية الدولية التي تعطل تطبيقها في الشرق الأوسط، وخاصة القرارات ١٨١ (د - ٢)، ١٩٤ (د - ٣)، ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨)، مما أدى إلى وضع منطقتنا في حالة دائمة من الاضطراب وعدم الاستقرار، وهدد وما زال يهدد الاستقرار الدولي برمته.

''وبهذه المناسبة، أؤكد باسم الشعب الفلسطيني على أن الشرعية الدولية تظل، وستبقى، المرجع القانوني والسياسي لحل جميع قضايا الصراع الإقليمي في العالم، وخاصة قضية فلسطين التي هي قلب الصراع في الشرق الأوسط، وباعتبارها أيضا الأرض المقدسة لجميع المسلمين والمسيحيين في العالم، ولما تتعرض له المقدسات المسيحية والإسلامية فيها من أخطار واعتداءات ومتاعب بسبب الاحتلال الإسرائيلي وأطماعه التوسعية والاستيطانية، ومحاولة تهويدها والعدوان على المقدسات المسيحية والإسلامية.

''وأود أن أُذَكِّر هنا بأن الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تتطلب وفقا للشرعية الدولية وضع حد للاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي لبلادنا فلسطين، وتثبيت حق العودة للاجئين، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحماية مقدساته المسيحية والإسلامية.

''إن تجسيد هذه الحقوق على أرض الواقع يتطلب تدخلا أكثر فاعلية من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وسيوفر هذا التدخل دعما جديا للجهود المبذولة حاليا من أجل استئناف عملية السلام ووضعها على مسارها الصحيح لكي تبلغ أهدافها في تحقيق السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط.

''إن دوامة العنف المتصاعدة في منطقتنا، والتي مصدرها الرئيسي العدوان الإسرائيلي، حيث بلغ عدد الشهداء أكثر من ١ ٨٠٠ شهيد، والجرحى أكثر من ٣٧ ٠٠٠ جريح، إلى جانب التصعيد العسكري والحصار الاقتصادي والمالي والطبي، وتدمير الكثير من المنشآت والمنازل وآبار المياه والمصانع والطرق، وجرف الأشجار والمزروعات ومصادرة أموالنا، جميعها أضحت بأمس الحاجة إلى أن تتوقف، وإلى توفير حماية دولية عاجلة لشعبنا بعد أن بلغت الخسائر المترتبة على العدوان الإسرائيلي، بشريا واقتصاديا، أعلى معدلاتها حتى الآن.

''لقد حان الوقت لتدخل دولي فعال لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، والكف عن سياسة المعايير المزدوجة، التي ألحقت أفدح الضرر بالهيئة الدولية، وبفاعليتها لتطبيق قراراتها على مدى عقود.

''وإني إذ أناشدكم العمل من أجل تثبيت الشرعية الدولية وحضورها وقراراتها، أؤكد لكم من

جديد على خيار شعبنا الاستراتيجي بالسلام الدائم والعادل – سلام الشجعان الذي يوفر الأمن والاستقرار للفلسطينيين والإسرائيليين ولكافة شعوب المنطقة. وإن يدنا ستظل ممدودة لتُثبِّت هذا السلام من أجل أطفالنا وأطفالهم في دولتي فلسطين وإسرائيل.

”وإذا كانت الأقدار قد منعت ولادة دولتنا منذ صدور قرار التقسيم في عام ١٩٤٨، فإن الحقائق والدروس المستفادة على مدى أكثر من نصف قرن، تؤكد حتمية قيام دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف في أقرب وقت. فهذا هو حق شعبنا الطبيعي في تقرير مصيره، وهذا هو الضمان الأعمق والأرسخ للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، خاصة بعد الخطاب الهام للرئيس بوش في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الدولة الفلسطينية المستقلة، والذي أعقبه الاجتماع الرباعي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة بهذا الخصوص. ثم جاء الخطاب التوضيحي لوزير الخارجية الأمريكي، السيد كولن باول، والبدء الفوري بتنفيذ تفاهمات تينيت وتقرير ميتشيل، مما يستدعي أهمية سرعة إيفاد المتابعين لتنفيذ ذلك، وسرعة إرسال المراقبين الدوليين معهم، بالتعاون مع الأخوة العرب في ذلك، وبقية الدول الصديقة في العالم.

”أحييكم ثانية وأقدر جهودكم المخلصة في حماية حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف. وأقدر جهودكم المميزة لتحقيق السلام الدائم والشامل والعادل في المنطقة، في أرض السلام، أرض فلسطين المباركة – لأنها الركن الأساسي للاستقرار في عموم الشرق الأوسط وفي العالم أجمع

”معاً وسوياً حتى القدس الشريف بعونه تعالى“.

وكانت الرسالة موقَّعة من الرئيس ياسر عرفات، رئيس الدولة الفلسطينية، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو من المراقب عن فلسطين أن ينقل إلى فخامة الرئيس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية تحياتنا وشكرنا على رسالته البليغة. وباسمنا جميعا، أعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ودعمنا الثابت له في سعيه إلى تقرير المصير وقيام الدولة. وأود أيضا أن أؤكد للرئيس عرفات، ومن خلاله للشعب الفلسطيني تصميم اللجنة التام على مواصلة جهودها، وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، والعمل على تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

سأعلِّق الجلسة الآن لفترة وجيزة للسماح لبعض ضيوفنا بالمغادرة. وباسم اللجنة، أود مرة أخرى أن أشكر رئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن والمراقب الدائم عن فلسطين على بياناتهم، التي كانت مُطمئنة وهامة على العديد من المستويات.

علقت الجلسة الساعة ١١/٣٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد جون دي سارام، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

السيد دي سارام (سري لانكا) (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة): بالنسبة للشعب الفلسطيني، يشرفني أن أنقل له مشاعر الاحترام البالغ والتمنيات الطيبة.

هناك قناتان أساسيتان يتم من خلالهما استرعاء انتباه الجمعية العامة كل عام إلى الظروف التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هي إحدى هاتين القناتين. واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة هي القناة الأخرى.

ويشرفني أن أكون رئيسا للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة. وبهذه الصفة أتكلم اليوم مشيرا إلى النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة الخاصة.

لقد ارتأت اللجنة الخاصة في ختام زيارتها للمنطقة في نهاية شهر أيار/مايو من العام الماضي أنه رغم الظروف الكئيبة للغاية التي تسود الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا يزال هناك بصيص من الأمل يراود بعض الفلسطينيين الذين التقت بهم اللجنة والذين أدلوا بأقوالهم لدى اللجنة الخاصة في العام الماضي، في أن التطورات في عملية السلام ربما تفضي، في المستقبل غير البعيد، إلى بعض التحسن الملموس في الظروف البائسة التي يعيش فيها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة.

غير أنه وقعت الأحداث المأساوية التي جرت في الأيام الأخيرة من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في القدس الشرقية وما أعقبها من عنف عم الأراضي المحتلة، ولا يزال مستمرا. إن الاستنتاج الوحيد الذي يبدو الآن ممكنا بالنسبة للجنة الخاصة هو أن الاحتلال والظروف السائدة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة – ودورة العنف والعنف المضاد، والعنف والعنف المضاد، التي تدور بلا هوادة – ليس من شأنها أن تؤدي إلى مراعاة حقوق الإنسان، ولا إلى الاعتراف بها.

وقد استرعت اللجنة الخاصة في تقاريرها السنوية إلى الجمعية العامة الانتباه إلى وجود أنظمة للرقابة المدنية والعسكرية – قوانين ولوائح وإجراءات إدارية وبعض الممارسات التقديرية – التي تعتبر مستفيضة وموسعة وتمييزية وقد تكون قمعية خلال فترات التوتر.

وسعت اللجنة الخاصة في تقاريرها للجمعية العامة إلى أن تنقل صورة وافية قدر الإمكان عن الظروف المقلقة للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن مثل هذه الظروف لا تتفق مع المعايير والالتزامات المعاصرة لحقوق الإنسان، ولا مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب.

وكما علمت اللجنة، فإن الظروف التي يعيش فيها الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين تبعث على الكثير من الأسى. إذ لا تتوافر لديهم أي وسائل لكسب العيش خارج مخيمات اللاجئين، وعندما تفرض حالة الحصار لا يستطيع الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين الحصول على فرص للعمل خارج تلك المخيمات، ويُتركون هم وأسرهم بلا مورد للعيش؛ ويمكننا أن نتخيل ما تعنيه حالة اليأس الكامل بالنسبة للآباء والأطفال. والمؤسف والمحزن أنه في ظل الظروف القاسية السائدة في الأراضي المحتلة، فإن حقوق الإنسان للفلسطينيين يتم تجاهلها.

وإلى أن يحين الوقت الذي تنتهي فيه عملية السلام بشكل مرض، فلا شك أن الجميع يتفقون على أنه من الأهمية بمكان مراعاة المعايير والالتزامات المعاصرة لحقوق

الإنسان، والاعتراف الكامل بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة واحترامها؛ فذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن به تخفيف حدة التوترات السائدة في الأراضي المحتلة حاليا.

لقد أُخطِرت اللجنة الخاصة بأن العواقب الشاملة لهذا النوع من الاحتلال كانت عواقب مأساوية بالنسبة للأراضي المحتلة ككل، إذ تمثلت في اختلال التجارة وفرص العمل، وما تبع ذلك من فقر بصفة عامة؛ والاختلال في توفير الخدمات الصحية؛ واختلال العمل في المدارس وأثر ذلك على حياة الأطفال؛ والاختلال في توفير الخدمات العامة؛ والاختلال في التعليم وفي حياة الأطفال؛ واضطراب الآباء وحزنهم؛ وعدم كفاية الإيرادات العامة؛ ومناخ عام من اليأس والإحباط وفقدان الأمل يخيم على الجميع في الأراضي المحتلة.

ومما لا شك فيه، أن هناك تعطشا إلى السلام من جانب جميع الفلسطينيين الذين خاطبوا اللجنة الخاصة. وكيما يتحقق السلام، لابد أن تكون هناك، بالطبع، عودة إلى عملية السلام.

وبالنيابة عن سائر أعضاء اللجنة الخاصة – السفيرة ديالّو، الممثلة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة في جنيف؛ والسفير حسمي آغام، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك؛ وبالأصالة عن نفسي، الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، أختتم بياني بهذه الكلمات: إننا نأمل ونبتهل أن تكون هناك في القريب العاجل عودة إلى عمليتي الحوار والسلام. إن العواقب المباشرة وغير المباشرة للاحتلال العام للشعوب والأراضي لفترة زمنية طويلة بهذا الشكل غير العادي تبدو مروعة لأقصى درجة شاملة لشتَّى العلاقات العلاقات الإنسانية بما يؤثر سلبا على المحتلة أرضهم والقائم بالاحتلال على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير دي سارام على بيانه الهام وعلى إشارته إلى السفيرة ديالو، التي أود الإشارة إلى وجودها هنا اليوم ممثلة للسنغال. وكما تعرفون، كانت السفيرة ديالو أحد أسلافي في رئاسة هذه اللجنة.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد دوميساني شادراك كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو على مسامعنا رسالة من فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتلو عليكم رسالة من الرئيس مبيكي، بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونص الرسالة كما يلي:

”بالنيابة عن حركة عدم الانحياز أرسل تحياتنا الحارة لجميع الفلسطينيين في هذا اليوم الدولي للتضامن مع شعب فلسطين. إن المجتمع الدولي يجتاز فترة هامة – ولعلها أهم مما اجتاز من قبل في أي وقت – وهي فترة هامة من التاريخ مملوءة بالفرص، لترجمة أمال الشعب الفلسطيني إلى حقيقة. وفي هذا الصدد فإن حركة عدم الانحياز ترحب بالبيانات والأفعال الإيجابية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبية أخرى، والجامعة العربية، في مساعدة إسرائيل وفلسطين على إعادة إزكاء شعلة الحياة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

”إن حركة عدم الانحياز ترحب بالتوافق في الآراء الذي بدأ ينجم على الصعيد الدولي حول الحاجة إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨

(١٩٧٣) وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. إن هذا التوافق الناشئ في الآراء يؤكد من جديد الموقف المبدئي الذي طالما وقفته حركة عدم الانحياز منادية بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس. وتحقيق هذه المثل العليا سوف يحقق آمال الشعب الفلسطيني ويقيم سلاما دائما وشاملا في الشرق الأوسط.

''غير أن الأحداث المأساوية التي وقعت في العام الأخير تدل على أن الأمر يقتضي القيام بأمور أخرى كثيرة جدا لتصعيد آمال الشعب الفلسطيني. ففي العام الماضي شهد المجتمع الدولي تدهورا مأساويا في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. وحركة عدم الانحياز تكرر إدانتها لاستخدام إسرائيل المفرط للقوة إزاء الفلسطينيين، وغاراتها في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية وإعادة احتلالها لتلك الأراضي والمنشآت، ولا سيما، بيت الشرق، وعمليات التقتيل خارج نطاق السلطة القضائية، والتوسع المتواصل في المستوطنات وبناء الجديد منها، وفرض الحصار وغيره من أشكال العقاب الجماعي.

''ونود أن نكرر اقتناعنا المشترك بأن سلاما عادلا ودائما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مفاوضات سلمية. إن التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، التي أسفرت عن تقرير ميتشل، يوفر أساسا جيدا للأطراف كي تخطو الخطوات اللازمة، لوضع حد للعنف. ونشر حضور دولي موثوق به، أو أية آلية للرصد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أمر لازم للتحقق من تنفيذ الاتفاقات.

''إن الحركة يسعدها أن يجتمع من جديد يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، المعروفة باتفاقية جنيف الرابعة، حول التدابير الرامية إلى تطبيق الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وفي هذا الصدد، فإن حركة عدم الانحياز تهيب بإسرائيل أن تبذل قصاراها للوفاء بالتزاماتها الناشئة عن اتفاقية جنيف الرابعة.

''وأخيرا نود أن نكرر الإعراب عن الموقف المبدئي الذي تقفه حركة عدم الانحياز وهو أن الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، تقع عليهما مسؤولية دائمة إزاء القضية الفلسطينية؛ وتشيد الحركة بالدور الذي يؤديه الأمين العام في عملية السلام.

''وتود حركة عدم الانحياز أن تؤكد من جديد لجميع أخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين أن نضالهم هو من أجل قضية مشروعة، وأنه لا ينبغي السماح باستمرار معاناتهم. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد التزامها بالمساعدة على تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط''.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن ينقل السيد كومالو إلى فخامة الرئيس تابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا ورئيس حركة عدم الانحياز، شكر اللجنة الخالص على رسالته الهامة جدا.

يطيب لي الآن أن أعطي الكلمة للسيد مختار عون، الممثل الدائم لمالي، الذي سوف يتلو بيانا من السيد موديبو سيدي بيه، وزير خارجية جمهورية مالي، بوصفه رئيس للدورة الثامنة والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أتلو رسالة منظمة المؤتمر الإسلامي لمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، يحتفل المجتمع الدولي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ باء الصادر في ١٩٩٧، إعرابا عن عزمه على مساندة النضال العادل للشعب الفلسطيني لاسترداد جميع حقوقه غير القابلة للتصرف.

”وبهذه المناسبة يطيب لي أن أعرب عن التقدير السامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي وجميع الدول الأعضاء بها للأمم المتحدة وهيئاتها ولجانها، على الجهود التي تبذلها لنصرة القضية الفلسطينية ودفع عجلتها إلى الأمام، وعلى تأييدها الذي لا يكل للشعب الفلسطيني في نضاله العادل لاسترداد حقوقه غير القابلة للتصرف.

”وفي هذا العام، يقع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في وقت تواصل فيه إسرائيل بل تكثف عدوانها على الشعب الفلسطيني، الأعزل من السلاح، والذي دفع حتى الآن ثمنا غاليا للانتفاضة، وتكبد ما يناهز ١ ٠٠٠ شهيد و ٤٠ ٠٠٠ جريح.

”إن إسرائيل ماضية في انتهاكها اليومي الصارخ للاتفاقيات والالتزامات الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وترتكب إسرائيل مزيدا من أعمال التقتيل المبيتة، خارج نطاق النظام القضائي، للعناصر الفلسطينية النشطة وللزعماء الفلسطينيين، وتقوم بعمليات تنكيل استهدفت مئات من الناس غيرهم. ويقوم المحتل الإسرائيلي أيضا بهدم منتظم للدور والمباني الأخرى الفلسطينية. وقد تم تدمير أحياء بأكملها وأصبحت مئات الآلاف من الفلسطينيين مجرد لاجئين في بلدهم“.

وقد فرضت إسرائيل طوال عامين حصارا صارما جدا على معابر الحدود، مما أوقف تحرك الفلسطينيين وكذلك أوقف نقل التوريدات والمعدات الطبية. وهناك عمليات حصار عسكرية بالمئات تعزل القرى بل تعزل أحياء في البلدية الواحدة. وقد فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلية سياسة فصل عنصري حقيقية في القدس المحتلة.

”وأجريت عشرات من عمليات الحصار وحفرت الخنادق حول المدينة لمنع المؤمنين من الذهاب إلى المساجد والكنائس: أماكن العبادة التي يجري تدنيسها يوميا بأعمال التدخل. ثم إن احتلال البلدات والمدن الفلسطينية؛ والغارات المتكررة؛ والهجمات المستمرة على المنازل، والمرافق الاقتصادية والمدارس؛ والتدمير المنتظم للبنية الأساسية؛ واحتجاز أموال السلطة الفلسطينية؛ والشلل التام للحياة العامة: كل هذه الأمور قد ألحقت دمارا شديدا بالاقتصاد الفلسطيني، الذي أصبح على وشك الانهيار. ولا تزال إسرائيل تواصل ألاعيب التأخير فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، على الرغم من الجهود الدولية المبذولة لوضع حد لعدوانها، الذي هو الآن في سنته الثانية. ولا ترفض إسرائيل تنفيذ توصيات لجنة ميتشيل وترتيبات تينيت فحسب؛ بل تواصل وتصعد عدوانها في محاولة للإطاحة بالسلطة الفلسطينية، وتتابع علنا الخطط لاغتيال السيد عرفات وغيره من القادة الفلسطينيين.

”ويجب على المجتمع الدولي، الذي أظهر تضامنه ضد الإرهاب، ألا يغمض عينيه عن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، الذي يمثل مصدرا للتوتر يشكل تهديدا ليس للاستقرار الإقليمي فحسب ولكن أيضا للسلم والأمن الدوليين. ولذا فإنه يتحتم العمل فورا لوضع حد للعدوان الإسرائيلي المستمر والمكثف ضد الشعب الفلسطيني، لإجبار إسرائيل على احترام الاتفاقات التي وقعتها، ولكفالة احترام قرارات الشرعية الدولية.

”وهنا لا يفوتنا أن نشير مع الارتياح إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة المتعلقة بإنشاء دولة فلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ويتبقى الآن جعل ذلك النهج ذا أثر ملموس؛ وتدعو الحاجة إلى وجود آليات لحمل إسرائيل على إنهاء عدوانها واستئناف مفاوضات السلام على الفور من النقطة التي توقفت عندها وعلى أساس ما تحقق من قبل بغية وضع حد نهائي للاحتلال وإعطاء الشعب الفلسطيني حريته وتمكينه من التمتع بكل حقوقه الوطنية.

”وفي ذلك الصدد، تشدد منظمة المؤتمر الإسلامي على أن الطريق الوحيد لوقف تدهور الوضع وتخفيف التوتر في الشرق الأوسط هو، أولا، وضع حد فوري للعدوان الإسرائيلي المستمر، وإنهاء عمليات الإغلاق والحصار المفروضة على الشعب الفلسطيني واستئناف مفاوضات السلام من النقطة التي توقفت لديها، وفقا للمبادئ التي جعلت من الممكن عقد مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ووفقا لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

”والمطلب الثاني هو ضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة والعودة إلى حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

”والثالث هو إنهاء وجود المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف الخطط الإسرائيلية لبناء مزيد من المستوطنات وإرسال المزيد من المستوطنين؛ فهذه الأعمال تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

”رابعا، يجب أن يكون هناك حل منصف لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرارات الدولية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، الذي يكفل عودة أولئك اللاجئين إلى مدنهم وبلداتهم واستعادة ممتلكاتهم.

”وأخيرا، يجب أن نرى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة استقلالا تاما وذات سيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقدس الشريف عاصمة لها.

”وأي مبادرة لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن تتوافق مع المعايير التي حددناها من فورنا. وإلا فإن هذه المبادرات سيكون محكوما عليها بالفشل.

”وفي هذه المناسبة لا بد للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد تضامنه مع الشعب الفلسطيني؛ ويجب عليه تصعيد وحشد جهوده لإنهاء العدوان الإسرائيلي ولاستئناف عملية السلام على أساس

المبادئ التي جعلت من الممكن لها أن تبدأ قبل ١٠ سنوات في مدريد. وعلاوة على ذلك، من واجب المجتمع الدولي الآن أن يساعد الشعب الفلسطيني، وأن يقدم له كل المساعدة الاقتصادية والمالية التي يحتاجها في جميع المجالات، تضامنا مع ضحايا إرهاب الدولة الإسرائيلي، وأن يدعم السلطة الفلسطينية لتمكينها من بناء مؤسساتها، وإصلاح ما دمره المحتلون الإسرائيليون الجبناء وتجديد الاقتصاد الفلسطيني.

''وأود في الختام، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، أن أثني من القلب على الشعب الفلسطيني وأن أؤكد دعم الأمة الإسلامية الكامل لذلك الشعب وللسلطة الفلسطينية في وضع حد للعدوان الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني مرة أخرى من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة، وحق تقرير المصير وإنشاء دولته الفلسطينية المستقلة على أرضه الوطنية، وعاصمتها القدس الشريف''.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أطلب من ممثل مالي أن ينقل إلى معالي السيد موديبو سيديبي، وزير خارجية جمهورية مالي، بصفته رئيسا للدورة الثامنة عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، خالص شكر اللجنة على بيانه الهام.

أعطي الكلمة لسعادة السيد مويلوا س. موسامباشيمي، الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد فريدريك شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد موسامباشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتلو نص رسالة من الرئيس فريدريك شيلوبا، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. والرسالة نصها كما يلي:

''في حين تجتمعون للاحتفال بيوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، اسمحوا لي أن أعلن من البداية عن أهمية هذا التجمع بالنسبة لشعبي فلسطين وإسرائيل ولجميع الأمم المحبة للسلام. وينضم أبناء أفريقيا إلى بقية العالم في السعي إلى تحقيق السلام، والوحدة والاستقرار في الشرق الأوسط، المنطقة التي نأمل أن تتعايش فيها إسرائيل وفلسطين معا في ظروف يسود فيها السلام والأمن والازدهار كدولتين ذواتي سيادة ومستقلتين.

''لقد اعترف المجتمع الدولي بأسره بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وهو حق موثق تماما. وفي هذا الصدد، باسم أبناء أفريقيا، أشعر بأنه مما يشرفني أن دعيت، بصفة بلدي الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، لأبعث رسالة دعم وتضامن إلى إخوتنا وأخواتنا في فلسطين.

''وإن لدينا كل الثقة في أن تتمكن السلطات الإسرائيلية والفلسطينية من حل خلافاتهما. وإني أعلم أن السلام والحب سينتصران على الكراهية من خلال صلواتنا الجماعية على الكراهية وحب الانتقام في الشرق الأوسط.

''ولا شك أنكم تعلمون أن منظمة الوحدة الأفريقية قد ظلت تعرب باستمرار عن بالغ قلقها إزاء الافتقار إلى حل للقضية الفلسطينية والآثار المترتبة عليها في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وهذا القلق يبرزه الأثر الخطير لهذه المسألة على حرية الفلسطينيين وحقوقهم غير القابلة للتصرف، وهم

قد ظلوا لا يطلبون شيئا أكثر من حقهم الأساسي في الوجود كشعب.

”وما هذا الاجتماع الرسمي اليوم إلاّ دليل آخر على دعم المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني. كما أنه رسالة لا لبس فيها تفيد بأن الفلسطينيين، شأنهم شأن غيرهم، يستحقون أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير.

”ومن المؤسف أن قضية فلسطين، القديمة قدم الأمم المتحدة ذاتها، ما زالت مدرجة على جدول الأعمال الدولي رغم جهودنا الكبيرة للبحث عن حل مقبول ودائم. إلا أن من الواضح أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد قُوِّضت. لقد كان هناك عدد من الانتكاسات التي تعزى أساسا إلى تزايد حالات العنف، التي تقوض فرص أي حل سلمي.

”وإنني على ثقة من أنني أعرب عن الرأي الحقيقي للقارة الأفريقية، بتأكيدي على أن الحوار الأمين بين الطرفين هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وعلى حين يبدو أن التوترات السياسية السائدة والتي تتسم بالعنف والقتل، قد يصعب التغلب عليها، فما زال الحوار هو الأمل الوحيد لتهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى تسوية دائمة لمشكلة الشرق الأوسط.

”وما فتئ موقف حكومة بلدي، بل موقف منظمة الوحدة الأفريقية بشأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير، هو موقف الدعم والتضامن. ونرى أن الرؤية النبيلة للحوار والسلام في الشرق الأوسط يجب أن يُكَمِّلها احترام المبادئ وسيادة القانون.

”لقد أيدت منظمة الوحدة الأفريقية بقوة قضية فلسطين، وستواصل ذلك إلى أن يتحقق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ويسعدنا أيضا أن ثمة توافقا في الآراء بشأن إقامة دولة فلسطين المستقلة، التي ستعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل المستقلة. وهذا هو الحل الدائم الوحيد للصراع في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن يشارك العالم كله، عاجلا، وليس آجلا، في الاحتفال بالسلام في الشرق الأوسط، كما فعلنا عندما اندحر نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

”وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن رأي زامبيا ورأي منظمة الوحدة الأفريقية المتمثل في أن الشعبين المعنيين ما زالا هما العاملين الفاعلين الأساسيين في الصراع. إلا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل حفز الجهود العالمية من أجل إقامة نظام دولي أكثر استقرارا وعدالة. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تضطلع بدور أنشط في قمع الأعمال العدائية المتزايدة بين فلسطين وإسرائيل.

”وفي هذا الصدد، أود أن أناشد كل الدول والأطراف المهتمة الأخرى بأن ترفع أصواتها تأييدا لتعزيز الحوار والمفاوضات السلمية بين دولة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، رغم الاضطراب السياسي الراهن في هذا الجزء من العالم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد التزامه بهذه العملية. ولأشقائنا وشقيقاتنا من فلسطينيين وإسرائيليين نقول: إننا نحبكم ونتمنى لكم كل النجاح في مسعاكم من أجل تفاهم مشترك لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقتكم“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو أن ينقل السيد مويلوا موسامباشيمي للسيد فريدريك شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية، خالص شكر اللجنة على رسالته البالغة الأهمية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هشام عباس، القائم بأعمال المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، الذي سيدلي ببيان بالنيابة عن السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد عباس (جامعة الدول العربية): يسعدني أن ألقي كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي دأبت لجنتكم الموقرة على الاحتفال به منذ عام ١٩٧٥، تعبيرا عن دعمها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وأن أنقل إليكم خالص تحيات الأمين العام، السيد عمرو موسى، وتقديره الكبير للدور الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في مساندة ودعم الشعب الفلسطيني، والتعبير عن اعتزازنا وتقديرنا لهذا الدور.

يأتي الاحتفال هذا العام في ظل استمرار وتصاعد الحملة العسكرية والسياسية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضد سلطته الوطنية، حيث يتعرض الشعب الفلسطيني لحرب حقيقية يومية تشنها آلة الحرب الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الإنساني بشكل لم يسبق له مثيل. ولا أعتقد أننا في حاجة إلى سرد ما يعانيه الشعب الفلسطيني بسبب هذه الممارسات التعسفية المتمثلة في الحصار والتجويع والقتل والتشريد وهدم المنازل وتجريف الأرض والقتل خارج القضاء. وأنا على ثقة بأنكم تدركون ذلك جيدا، الأمر الذي يؤكد من جديد ضرورة إيجاد آلية دولية لحماية هذا الشعب وضمان حقوقه الأساسية المشروعة التي تكفلها كافة المواثيق والشرائع الدولية والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

لقد قامت إسرائيل باستغلال انشغال قطاعات هامة من المجتمع الدولي بالحملة العسكرية والسياسية والإعلامية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، وأعادت احتلال المدن والقرى الفلسطينية التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وارتكبت المجازر ضد سكانها المدنيين، في محاولة لفرض الأمر الواقع وخلق حقائق جديدة على الأرض تؤدي، كما يتوهم قادة إسرائيل، إلى فرض السلام الإسرائيلي على المنطقة، أو فرض حالة من اللاسلم واللاحرب، بوصفها الحالة المثلى التي تخدم مصالح إسرائيل في السيطرة والهيمنة.

ويهمنا في هذا السياق التأكيد على أن أي محاولات لتهميش أو تجميد القضية الفلسطينية التي تشكل لب الصراع العربي الإسرائيلي أو تركها فريسة للممارسات الإسرائيلية الدموية سيؤدي إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. وعلى الدول الفاعلة في النظام الدولي أن تدرك أن إيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية يمثل مصلحة حيوية وأساسية للمنطقة والعالم بأسره.

وفي هذا الإطار، فإننا نعرب عن ترحيب الجامعة العربية بتصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش حول حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وتأكيده على مرجعية القرارات الدولية في إيجاد حل عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ونرحب أيضا بالخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكي، السيد كولن باول، الذي تضمن العناصر الأساسية لرؤية الولايات المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط التي ترتكز إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بما يتفق وقراري مجلس

الأمـــن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبـــدأ الأرض مقابل السلام، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة.

وفي الوقت الذي نرى فيه أن خطاب السيد باول إيجابي ويتسم بالتوازن، فإننا نؤكد ضرورة أن تتخذ الإدارة الأمريكية موقفا فاعلا وملموسا، وترجمة هذا الموقف إلى أفعال حقيقية. كما أننا نحذر من محاولات إسرائيل وضع العراقيل أمام أي تحرك أمريكي جديد لتحقيق هذه الرؤية. وما التصعيد الإسرائيلي الأخير وعمليات القتل والتدمير التي تقوم بها إلا محاولة لاستباق هذا التحرك وإجهاضه.

لقد تابعنا بكل اهتمام التطورات الدولية التي نتجت عن العمليات الإرهابية المفزعة التي وقعت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، وأوقعت خسائر بشرية واقتصادية فادحة. وقد أدانت الدول العربية وجامعة الدول العربية هذه الأحداث الإرهابية الدامية، الموجهة ضد المدنيين، والمنافية لكافة تعاليم الديانات السماوية والقيم الأخلاقية والإنسانية. ولكن، في الوقت الذي ندين فيه هذه العمليات فإننا نرفض رفضا قاطعا أية محاولة لربط الإرهاب بالدين الإسلامي الحنيف الذي كانت له على مر العصور إسهاماته البناءة والمتواصلة في إثراء الحضارة الإنسانية.

ونؤكد ضرورة التمييز والتفريق بين العمليات الإرهابية وبين الحق المشروع في المقاومة لإنهاء الاحتلال وضمان حق تقرير المصير. ويتعين على المجتمع الدول أن يضمن عدم حرمان الشعب الفلسطيني من هذا الحق الذي تكفله له كافة المواثيق الدولية. فالشعب الفلسطيني هو ضحية لإرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية بشكل يومي، وحقه في مقاومة ومواجهة هذا الإرهاب هو حق لا يخضع للجدل ولا يمكن إنكاره أو المنازعة فيه.

لقد أثيرت في الآونة الأخيرة دعاوى ومزاعم كثيرة حول ما يسمى بصراع الحضارات والثقافات. وإننا كأصحاب حضارة عريقة وثقافة متميزة ندعو إلى الحوار بين الحضارات. نحن ندعو إلى حوار يستند إلى الفهم والاحترام المتبادل لحضارة الطرف الآخر وإلى التعايش والتسامح. ونعتبر أن التلويح بهذه المفاهيم وإثارتها في العديد من وسائل الإعلام العالمية إنما يعد من قبيل الإرهاب الفكري الموجه إلى شعوب العالم الثالث وإلى الشعوب العربية والإسلامية بصفة خاصة. كما أن الحديث عن تفوق حضارة على أخرى إنما يعني سيادة مفاهيم عنصرية وشوفينية كنا نعتقد أن القرن الحادي والعشرين قد تجاوزها مع بقايا الفكر الاستعماري.

إن الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هو مناسبة هامة لتوجيه نداء عاجل إلى الشعوب والحكومات للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية حتى يتمكن من الحصول على حقوقه المشروعة في الحرية والاستقرار وتقرير المصير كسائر الشعوب مما يؤدي إلى دعم الاستقرار والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع وإلحاق الهزيمة بعناصر التطرف والإرهاب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أطلب من السيد هشام عباس أن ينقل إلى السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، خالص شكر اللجنة علي رسالته الهامة.

أعطي الكلمة الآن للسيد دون بتز، الذي سيدلي باسم الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية ببيان عن قضية فلسطين.

السيد بتز (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعرب عن امتناني لمنحي الفرصة للمشاركة باسم المنظمات غير الحكومية وشبكتها لكي أدلي ببيان عن القضية الفلسطينية. ويوجد في الشرفة اليوم ممثلون آخرون عن الشبكة التي

أصبحت ذات نطاق عالمي بحق. وفي وقت سابق من اليوم، اشترك متحدثون رسميون زملاء عن المنظمات غير الحكومية في احتفالات الأمم المتحدة في جنيف. ونتشرف نحن بالحضور هنا.

ولقد قلت، في مثل هذا الوقت من السنة الماضية، ومن مقعدي هذا في هذه القاعة، أن تلك اللحظة كانت لحظة خطر يهدد الشعب الفلسطيني علي نحو لم يسبق له مثيل. وكانت الانتفاضة آنئذ قد بلغت من العمر ٦٢ يوما، و بالفعل أدي النمط المعروف جيدا من العنف المتصاعد إلي زيادة حالات القتل والإصابة بين الفلسطينيين. وفي ذلك الوقت، طالبت المنظمات غير الحكومية بتوثيق التعاون مع الأمم المتحدة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني علي أرض الواقع. والآن وبعد اثني عشر شهرا، أصبح الخطر أكثر حدة.

ولا يمكن ببساطة تبرير أي نمط منتظم من القمع بحجة أنه مألوف. ثم إن التدابير العسكرية والمدنية، علي حد سواء، التي تتخذها قوات الاحتلال الإسرائيلي، تدابير لا يمكن أن يدافع عنها سوى من يدعون بأن فلسطين تشكل تهديدا مميتا لدولة إسرائيل، المسلم بأنها القوة العسكرية الخامسة الكبرى في العالم في الوقت الحاضر. وقد ثبت مؤخرا أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة قد أثر تأثيرا مأساويا، لقد قامت الدبابات بتسوية السيارات بالأرض ودمرت الشوارع الضيقة في بلدات الضفة الغربية. وفي كل يوم يمارس الاحتلال أيضا ألف حالة من الإهانات ويقيم في ٢٦٠ نقطة من نقاط التفتيش الإسرائيلية التي جعلت من فلسطين مجموعة غير مترابطة من الجزر المعزولة. وهذه الحقائق وكثير غيرها هي أمور تذكر الفلسطينيين على الدوام بأن حياتهم لا تزال تحت سيطرة غيرهم، منذ ٣٤ سنة مضت من أطول احتلال في تاريخ السياسات الدولية المعاصرة.

ولكن الآن، أدي الأثر المخدر لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر والحرب التي تلتها بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولي إلى الدفع بقضية فلسطين إلى صدارة الاهتمام الشعبي. ويجري حاليا تغيير جذري في نمط السلطة والنفوذ في المنطقة. ويحدث الآن مثلما حدث في بعض الأوقات في الماضي، أن عامة الجماهير، ولاسيما في الولايات المتحدة، تتساءل عن احتلال فلسطين، وخلفيتها التاريخية والحل الممكن للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ومن الأمور الهامة، أن عامة الجماهير لم تطرح هذه القضايا من قبل. ونعتقد بأن الاتجاه العام لدي عامة الجماهير ينحو، ربما للمرة الأولي، نحو الاستعداد لفهم حقيقة القضية الفلسطينية الشديدة الوضوح. ونري أن الوقت قد أصبح ملائما لشرح الأمور، وهذه فرصة حقيقية للتعلم علي صعيد العالم ستترتب عليها آثار هامة، لو تم اغتنامها بفعالية، من أجل اتخاذ أية مبادرة مستدامة للسلام. وينبغي أن تشمل أي خطة عمل عملية وفورية شن حملة إعلامية شاملة ومنسقة ودائمة تقدم للجمهور صورة حقيقية وواضحة للاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال.

لقد حان الوقت الآن لكي تتعاون الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية مرة أخري بصورة فعالة وتحكي قصة فلسطين كما لو كانت تحكي للمرة الأولي. لقد أطلقت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر دينامية جديدة لمواصلة السلام في الشرق الأوسط.

وأظهرت المنظمات غير الحكومية، بصفتها أعضاء نشطة في المجتمع المدني، التزامها وتعاونها الإيجابي مع الأمم المتحدة منذ اعتراف الأمم المتحدة بأول منظمات غير حكومية في مؤتمرها الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في ١٩٨٣. وفي خلال العشرين سنة التي تلت، انصب تركيز شبكة المنظمات غير الحكومية الناشئة علي التنفيذ التام

لقرارات الأمم المتحدة بصفتها الأساس السليم الوحيد للسلام الحقيقي.

ولا بد أن تتمثل أولويتنا الأساسية الأولى في حماية الشعب. وخلال السنة الماضية، قُدمت عدة اقتراحات بإيفاد شهود خارجيين إلى فلسطين. واستخدمت عبارات شتي لتسميتهم من بينها ما يلي: مراقبون دوليون غير مسلحين، وجود دولي، راصدون دوليون، وجود مدني وحكومي. وبغض النظر عن تسمية هؤلاء الشهود، فإن دورهم يتسم بالحيوية. ونظرا لتفوق دولة إسرائيل العسكري الساحق وما لديها من قوة قمعية، يجد الفلسطينيون، الذين لا يعيشون إلا في البقية المتبقية من فلسطين عام ١٩٤٧ التي كانت واقعة آنذاك تحت الانتداب البريطاني، أن حياتهم محفوفة كل يوم بمخاطر جسيمة. وتمثل سلامة وأمن الشعب الفلسطيني التزاما دوليا حقيقيا، حسبما قبلته الأمم المتحدة، ويتحتم علي جميع الدول أن تلتزم بأمانة بحماية هذا الشعب. وهذه المسؤولية ستدرج في جدول الأعمال، حسبما ذكر من قبل، في يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر في اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة.

ولكننا نعتقد بأن الالتزام الدولي لا يقف عند هذا الحد. ولابد أن تصر الأمم المتحدة والدول الأعضاء علي المطالبة بتنفيذ القرارات ذات الصلة المعروفة لنا جميعا، بما في ذلك قراري الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) و١٩٤ (د-٣) وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونعتقد بأن تقديم دعم مستدام للمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والوكالات الحكومية الموجودة علي أرض الواقع والنشطة في تقديم المعونة للشعب، يمثل جزءا استثنائيا لا يتجزأ من حماية الفلسطينيين.

وكما قلت، لم تفهم عامة الجماهير علي النحو الصحيح احتلال فلسطين وما تبعه من قمع للشعب الفلسطيني الذي يعيش فيها. وما يزال يتعين علي الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى القيام بعمل الكثير لتغيير ما نسميه المفاهيم الخاطئة لدي عامة الجماهير. ويتمثل أحد هذه المفاهيم الخاطئة في أن كل فلسطين هي، في الحقيقة، أرض إسرائيلية وأن ما تقرر إسرائيل منحه للفلسطينيين إنما تمنحه لهم علي أساس الكرم وليس علي أساس القانون والحق. ولابد من ذكر الأمور الأساسية وتكرار ذكرها. ويتعين كسب العقول والقلوب.

وهناك مفهوم خاطئ آخر متغلغل مفاده أن الفلسطينيين هم المعتدون وأن إسرائيل تدافع عن أرضها ضد شعب مهووس. لكن من الذي يسأل علنا على الإطلاق هذه الأسئلة البسيطة: لماذا هناك انتفاضة، ولماذا يتورط الفلسطينيون في صراع مع إسرائيل، ولماذا استمر الصراع طوال سنوات عديدة؟ إن الفلسطينيين نادرا ما يصورون في الأحاديث العامة على أنهم شعب محتل يكافح من أجل تحقيق سيادته في دولة مستقلة على جزء من فلسطين الأصلية.

وعندما يُطعن في صحة هذه الخرافات، وعندما يتم إبلاغ حقائق القضية الفلسطينية على نحو فعال، فإننا نعتقد أن عموم الجماهير سيفهم ما يجري ربما للمرة الأولى. فالمواطنون المهذبون غير المسيَّسين يفهمون أن هناك خطأ وأن هذا الخطأ استمر سنوات عديدة. والجمهور مستعد لمعرفة المزيد، وقادر على أن يطلب من الحكومات المزيد من الإجابات. وعندما يُدرك الجمهور الاحتلال والأسباب التي دعت الفلسطينيين إلى المقاومة طوال أجيال عديدة، يبدأ يفهم أن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر إذا كان السلام هو الهدف الحقيقي.

إن التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية وغزة مستمر بلا هوادة. وهذا الصباح، كانت هناك إشارات عديدة إلى البيان الذي أدلى به

يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد كولين باول، ونحن جميعا نتفق على أنه كان هاما. غير أنه كان من المهم لنا أيضا أنه بعد لحظات من هذا البيان، الذي حدد المعايير للسلام في الشرق الأوسط، ردت السلطات الإسرائيلية بخطط جديدة لإنشاء مزيد من المستوطنات، وقامت جرافات قوة الدفاع الإسرائيلية بهدم المزيد من المساكن الفلسطينية وتدمير المزيد من تلك الأشجار النفيسة في استعراض للقوة والسيطرة يتسم بالتحدي.

إن آخر تبرير إسرائيلي للتوسع الاستيطاني المستمر هو أن تجميد المستوطنات كان مشروطا بالسلوك الطيب للفلسطينيين، وفقا لتقدير الحكومة الإسرائيلية. والحقيقة الأساسية هي أنه في عام ١٩٦٧ لم تكن هناك مستوطنات أو مستوطنون في الضفة الغربية وغزة. وبالرغم من حظر بناء المستوطنات وفقا للقانون الدولي، فإنها تعد الآن بالمئات ويعد المستوطنون بمئات الآلاف. وتتعرض فعالية القانون إلى ضربة أخرى. وهذه ''الحقائق على أرض الواقع'' عقبات واضحة أمام السلام.

إننا، باعتبارنا منظمات غير حكومية، أيدنا الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. لكن هذا الحق لا يعني القضاء على دولة إسرائيل، وإسرائيل ينبغي عليها ألا تبالغ في المسألة إلى حد الوقوف في وجه أي حل ممكن. لكننا نعتقد أن حق العودة يعني بالفعل أنه يجب أن تكون هناك على أقل تقدير اعتذارات وتعويض منصف وفقا للقانون، لأن هذا حق وعدل. ومع ذلك، لم تقدم إسرائيل أبدا تعبيرا واحدا عن الأسف أو الندم، ولم تقر حتى بشكل غير مباشر بأن الإسرائيليين بنوا دولتهم، ووطنهم وحياتهم على ديار آخرين وعلى تاريخ آخرين.

ومما له أقصى درجة من الأهمية الفورية، ضرورة توفير الحماية. إن السيطرة الخانقة التي تمارسها إسرائيل وقوة دفاع إسرائيل على الفلسطينيين كل يوم يجب أن تتوقف. إن مقتل خمسة أطفال الأسبوع الماضي نتيجة جهاز زُرع عمدا في مخيم للاجئين الفلسطينيين من قِبل الجيش المحتل، قد صدم حتى أشد أطراف الصراع عريكة. إن مراقبين دوليين، من بينهم مراقبون من الأمم المتحدة ومنظمات حكومية وغير حكومية، يجب أن يراقبوا، ويؤمل أن يمنعوا، انتهاكات حقوق الإنسان من جانب كل الأطراف. وكما ذكرت واحدة من منظماتنا غير الحكومية الإسرائيلية مؤخرا، المراقبة الدولية هي وحدها التي تمهد طريقا خارج دائرة العنف، والعنف المضاد، والانتقام والانتقام المضاد.

ولا يمكن للمجتمع الدولي إلا بعد استعادة الهدوء، أن يشرع في إنهاء الاحتلال وأن يبدأ بقوة في إقامة ما نحن جميعا هنا من أجله: دولة فلسطينية مستقلة، داخل حدود ما قبل ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، جنبا لجنب مع إسرائيل، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة.

أخيرا، نحن نعتقد أن قضية فلسطين هي قضية إنسانية. وهي لن تحل حلا عادلا إلا عندما يكون السلم والأمن من الحقائق اليومية للفلسطينيين وللإسرائيليين. إن المطلب بسيط لكنه معقد: إنه مطلب العيش حياة طبيعية. وبلوغا لهذه الغاية، يجب على الأمم المتحدة وشركائها الأعضاء في شبكة المنظمات غير الحكومية أن يجددوا التزامهم المشترك، مسترشدين بقرارات الأمم المتحدة، بالمثابرة في العمل لبناء السلام – الذي ثبت حتى الآن أنه بعيد المنال – والذي هو أساس أي حياة طبيعية.

وفي الماضي، وصفت إحدى الصحف البريطانية الأمم المتحدة وشبكة المنظمات غير الحكومية بأنهما ''الملكان الحارسان'' للشعب الفلسطيني. ومنذ ١٩٨٣، عندما عُقد

مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، شاركت المنظمات غير الحكومية، كشبكة، الأمم المتحدة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني. والآن، لدينا فرصة تاريخية غير عادية لكي نتعاون معا في إبلاغ قصة الشعب الفلسطيني إلى الولايات المتحدة وعامة الجماهير بعد أن تيقظت ورسم طريق واضح نحو السلام.

وباعتبارنا منظمات غير حكومية معنية بقضية فلسطين، نصر على التزامنا بألا نكون عديمي الجدوى، أو غير مبالين أو صامتين. إننا ننتهز الفرصة للاتصال بالأمم المتحدة بطرق جديدة وفعالة بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وبسعي لا يكل إلى السلام الحقيقي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أو أن أشكر السيد دون بيتز على المشاركة القيمة التي لا تزال المنظمات غير الحكومية تقدمها إلى عمل اللجنة.

يسرني الآن أن أعلن أن اللجنة تلقت رسائل تأييد وتضامن عديدة من العديد من رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، والحكومات والمنظمات. ونصوص هذه الرسائل ستنشر في نشرة خاصة لشعبة الحقوق الفلسطينية، لكني أود أن أتلو قائمة بأسماء الذين بعثوا بها.

تلقينا رسائل من رؤساء الدول الآتية أسماؤهم: فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقه، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية؛ فخامة السيد خورخي كيروغا راميريس، رئيس جمهورية بوليفيا؛ فخامة السيد فرناندو هنريك كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية؛ فخامة السيد ريكاردو كارلوس إسكوبار، رئيس جمهورية شيلي، فخامة السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص؛ فخامة السيد كيم جونغ نام، رئيس رئاسة اللجنة التنفيذية الدائمة لجمعية الشعب العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ فخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية؛ فخامة الجنرال لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا؛ فخامة السيد بهارات جغديو، رئيس جمهورية غيانا؛ فخامة السيدة ميغاواتي سو كارنوبوتري، رئيسة جمهورية إندونيسيا؛ فخامة السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ جلالة الملك عبد الله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية؛ فخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف؛ جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب؛ فخامة السيد سام نجوما، رئيس جمهورية ناميبيا؛ فخامة الجنرال بيرفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية؛ فخامة السيد ألكسندر كواسنيوسكي، رئيس جمهورية بولندا؛ سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثان، أمير دولة قطر؛ فخامة السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي؛ فخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال؛ فخامة السيد رودولف شوستر، رئيس الجمهورية السلوفاكية؛ فخامة السيد تشاندريكا بندارانيكي كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية؛ فخامة الفريق أول عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان؛ فخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس؛ فخامة السيد أحمد نيسديت سيزر، رئيس جمهورية تركيا؛ فخامة السيد تران دوك ليونغ، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية.

وتلقينا أيضا رسائل من رؤساء الحكومات التالية أسماؤهم: السيد غنادي نوفيتسيكي، رئيس وزراء جمهورية بيلاروس؛ والسيد ثاكسين شيناوترا، رئيس وزراء مملكة تايلند؛ والسيد زهو رونغجي، رئيس وزراء مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية؛ والسيد إدوارد فنيتش آدمي، رئيس وزراء مالطة؛ والسيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا؛ والسيد أتال بحري فاجبايي، رئيس وزراء جمهورية الهند.

وتلقينا أيضا رسائل من وزراء الخارجية التالية أسماؤهم: السيد فيلايات مختار أوغلي غوليف، وزير خارجية أذربيجان؛ والسيد أناتولي زلنكو، وزير خارجية أوكرانيا؛ والسيد يوسف أويدراوغو، وزير خارجية بوركينا فاصو؛ والسيد ميرسيا غويانا، وزير خارجية رومانيا؛ والسيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية؛ والسيدة ليلى راتسيفاندريامانانا، وزيرة خارجية جمهورية مدغشقر؛ والسيدة ماكيكو تاناكا، وزيرة خارجية اليابان.

وبعثت برسائل أيضا حكومات أورغواي وبوروندي وفنزويلا.

وبالنسبة إلى المنظمات الحكومية الدولية، فقد تلقينا رسائل من الاتحاد الأوروبي؛ ومن السيد عمار عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ ومن السيد عبد الواحد بلكزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وتلقينا رسالة من السيد كوينشيرو ماتسوورا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وأرسلت أيضا رسائل من المنظمات غير الحكومية التالية: رابطة الصداقة الهندية – العربية؛ والمنظمة الدولية للتقدم؛ والرابطة الدولية للدراسات؛ ولجنة الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني؛ وجمعية إنعاش الأسرة، في البيرة، فلسطين.

وبهذا يصل عدد الرسائل الكلي ٥١ رسالة من رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، والحكومات، والوزراء، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وهي تمثل إشارات واضحة على تضامنهم مع الشعب الفلسطيني ودعمهم له.

ولذلك، أعرب باسم اللجنة عن الشكر الجزيل لرؤساء الدول أو الحكومات، ووزراء الخارجية، والحكومات، والمنظمات، الذين ذكرتهم من فوري، وأعرب عن الشكر أيضا لجميع المشتركين على جهودهم التي لا تعرف الكلل والرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة لقضية فلسطين، وأشكرهم بصفة خاصة على دعمهم المتواصل للأنشطة المكلفة لجنتنا القيام بها.

وتظهر البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم بجلاء عزم المجتمع الدولي على المضي قدما من أجل إقرار السلام في الشرق الأوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف وذلك استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وأؤكد للجميع هنا بأن كل أعضاء اللجنة لن يدخروا جهدا في سبيل السعي من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية.

السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) (تكلم بالعربية): يسعدني في نهاية هذا الاحتفال التضامني مع الشعب الفلسطيني أن أوجه لكم ولأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أسمى آيات التقدير لجهودكم المتواصلة في دعم كفاح الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه الوطنية المشروعة.

وأعرب عن الشكر أيضا لأصحاب السعادة: رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ورئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على مشاركتهم لنا هذا الصباح في الاحتفال بهذا اليوم العالمي وعلى الكلمات التي عبروا فيها عن رغبة أكيدة عند المسؤولين وعند الأعضاء في هذه المؤسسة الدولية، الأمم المتحدة، في مواصلة المساعي بلا كلل أو ملل لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي – وقضية فلسطين جوهر هذا الصراع – من أجل ضمان الأمن والاستقرار وذلك استنادا إلى الشرعية الدولية.

كما يطيب لي في هذا المقام أن أقدم الشكر والتقدير لرؤساء كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والمنظمات غير الحكومية على رسائلهم وكلماتهم التضامنية مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

كما أنوه مع الشكر بكل ما وصل إلى اللجنة من رسائل من أصحاب الفخامة والسيادة الرؤساء ورؤساء الوزارات والوزراء الذين أعربوا عن تضامنهم الراسخ مع الشعب الفلسطيني في كفاحه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة.

إن هذا الإجماع الدولي يدلل على رغبة واضحة عند شعوب العالم في تحقيق السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط بعد ما شهد العالم منذ الأشهر الماضية نتائج عدم معالجة النزاعات الإقليمية والمشاكل الدولية في حينها وتركها حتى تتفاقم وتستعصي ويستعصي حلها فتولد المرارة وتولد الحقد والكراهية التي تقود حتما إلى استخدام العنف وإلى بروز الإرهاب في النهاية.

لعلنا نشهد حقبة جديدة من التضامن الدولي لمعالجة الإرهاب ولكن قبل ذلك ينبغي السعي بصورة جادة من أجل حل النزاعات الإقليمية استلهاما بروح العدل والإنصاف والحفاظ على حقوق الشعوب وعلى حقوق الإنسان وعلى حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بعيدا عن الهيمنة والتسلط وذلك من خلال تدخل الأمم المتحدة وآليتها المعتمدة تدخلا مباشرا.

وأخيرا أشكركم جميعا على حضوركم هذا الاحتفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل رفع الجلسة، أود أولا وقبل كل شيء أن أنقل شكر اللجنة إلى وفدي تونس ومالطة، اللذين يمثلان اللجنة، على التوالي، في احتفالات فيينا وجنيف بيوم التضامن الدولي.

وأتوجه بشكري بعد ذلك إلى موظفي شعبة الحقوق الفلسطينية، وإدارة خدمات المؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام وكل شخص آخر ظل يعمل من وراء ستار، ظهر عمله أو لم يظهر، من أجل تنظيم جلسة اليوم وضمان نجاحها.

وفي هذه السنة، بسبب الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصا، بسبب التدابير الأمنية القائمة في نيويورك وفي المقر، لم يكن بالإمكان إقامة معرض الفن الفلسطيني وحفل الاستقبال كالعادة. غير أني استرعي انتباه المشاركين إلى المعرض الذي أقيم خصيصا في هذه القاعة لجلسة اليوم، والذي يعرض أيضا كجزء من العرض الدائم المتعلق بفلسطين بالطابق الثالث من هذا المبنى.

وسيعرض أيضا، بعد هذه الجلسة مباشرة، شريطا فيديو في هذه القاعة. الأول عنوانه ''غزة تحت الحصار''، وهو يصور الحياة في قطاع غزة منذ بداية انتفاضة الأقصى. والثاني، عنوانه ''محمود درويش: عندما تكون الأرض هي اللغة''، ويصف كيف أن أكثر الشعراء الفلسطينيين شهرة، محمود درويش، يصور الأضرار التي لحقت بشعبه وتراثه. وجميع الحاضرين مدعوون إلى التكرم بمشاهدة شريطي الفيديو هذين، اللذين ستقدم بشأنهما معلومات إضافية.

وأود، مرة أخرى، أن أشكر جميع الحاضرين على اهتمامهم ومشاركتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.